الفصل الثالث عشر

التطبيع بين مصر وإسرائيل

الحصاد المر والتحديات

التطبيع وتداعياته المصرية والعربية:

يعد مفهوم التطبيع الذى فرضته إسرائيل فى إطار عمليات التسوية أحد مبتكرات الفكر الإسرائيلى فطبقاً لميثاق الأمم المتحدة التى أستند تأسيس قيام إسرائيل إلى قرار منها تقوم علاقات السلام بين الدول على عدم استخدام القوة أو التهديد لهـا واحتـرام استقلالها السياسى وفيما عدا ذلك فإن تحديد طبيعة العلاقات ومستواها تظل من الأمور السيادية للدولة وهى التى تحددها. ويعترف منظروا التطبيع من الإسرائيليين بحقيقة أن مصطلح التطبيع مصطلح غير عادى ولا يرد فى معاهدات السلام التى تنظم العلاقات بين الدول عادة وإنه نشأ من طبيعة التناقضات وعدم التناسق فى الـصراع العربـى الإسرائيلى وتكمن الصعوبات فى عدم التناسق الأمر الذى أدى إلى ترجمته فى مفهوم التطبيع. إذن التطبيع هو وسيلة لإلزام العرب بتبادل سلمى نشط فى بعض المجـالات من أجل أن يبرهنوا للإسرائيليين على الجدية فى تحول قلوبهم وإرادتهم على قبـولهم كجيران وككيان شرعى مساو لهم فى الشرق الأوسط. ولعل هذا المفهوم الإسـرائيلى للتطبيع يفسر ما تضمنته اتفاقيات السلام من نصوص خاصة بإرساء وتفعيل العلاقات الاقتصادية والثقافية بينها وبين الدول العربية الموقعة على هـذه الاتفاقيـات. **وعلـى المستوى التطبيقى بالنسبة لمصر** يرى الإسرائيليون أن الهدف الأساسى للتطبيع هـو فرض الرؤية الصهيونية وتحقيق الاطماع الإسرائيلية فى اخضاع المجتمع المـصرى وتطويعه لقبول السلام الإسرائيلى ولكن تساور الإسرائيليين الشكوك فى مدى استعداد المصريين لتفعيل هذا المفهوم أو الاستفادة منه. وإذا كانت مصر قـد حققـت بعـض المكاسب من عملية السلام مع إسرائيل والتى تتمثل فى السياحة واسترداد مناطق النفط وتدفق المعونة الأمريكية إلا أن المشكلة بالنسبة للشعب المصرى ظلـت مستعـصية لأسباب عديدة تتعلق بطبيعة الكيان الـصهيونى باعتبـاره كيـان مغتـصب للـوطن

الفلسطينى ويمثل تهديداً للأمن القومى المصرى فضلاً عن التاريخ الدموى لهذا الكيان المتمثل فى المذابح وحرب الإبادة والإصرار على اقتلاع الشعب الفلسطينى من أرضه عبر ستين عاماً فضلاً عن ١٥٠ ألف شهيد مصرى ماتوا دفاعاً عن السيادة المصرية وحقوق الشعب الفلسطينى فى الحروب التى شنتها إسرائيل فى ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧. ويضاف إلى ذلك عامل آخر لا يقل أهمية يتمثل فى قناعة الشعب المصرى بأن الكيان الصهيونى قد تأسس أصلاً على أيدى الاستعمار الأوروبى والأمريكى لحل المشكلة اليهودية فى أوربا على حساب الشعب الفلسطينى ثم أصبح ركيزة أساسية للنفوذ الاستعمارى الغربى (الأمريكى تحديداً) فى قلب الوطن العربى. لكل هذه الأسباب وغيرها أصبح عدم الاعتراف بشرعية الكيان الصهيونى جزءاً من عقيدة الشعب المصرى.

وقد اختلف مفهوم إسرائيل للتطبيع من بلد عربى إلى آخر طبقاً لأهدافها من كل دولة مثلاً بالنسبة للفلسطينيين لم يكن التطبيع السياسى ثمناً للسلام أو حافزاً عليه بل كان يعنى فى المقام الأول طبيعة التسوية والنمط الذى سوف ننتقل إليه العلاقات بين الطرفين فى ظل التسوية السياسية[1].

ورغم جهود منظرى التطبيع فى إسرائيل لإضفاء طابع المشروعية والمنطق على خطاب التطبيع استناداً إلى بعض النماذج الدولية إلا أنه يظل فى جوهره دعوة صريحة للاستسلام لغطرسة القوة الإسرائيلية. كما أنه يتناقض مع السياسات الإسرائيلية التى شككت فى وجود شعب فلسطينى من أساسه وفى تبعية الجولان لسوريا وكذلك فى تبعية سيناء لمصر والتى لا يزال بعض القادة الإسرائيليين يرون فيها حلاً لمشكلة الدولة الفلسطينية. وفى أعقاب توقيع اتفاقيات التسوية شهدت المنطقة العربية ثلاث موجات تطبيعية كبرى بدأت الأولى فى أعقاب زيارة السادات لإسرائيل وانكفأت عملياً تحت ضغط المعارضة الشعبية واغتيال السادات وتحولت فى ظل حكم مبارك إلى ما يسمى بالسلام البارد حتى عام ٢٠٠٤ عندما شهدت تحولاً جوهرياً لا يتسق مع المسار السياسى للعلاقات المصرية الإسرائيلية.

وانطلقت الموجة الثانية للتطبيع فى أعقاب مؤتمر مدريد وبدء المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف وتحولت المنطقة العربية أثناء هذه الفترة إلى معمل تجريب نشط ومكثف من أجل تسويق التطبيع وتفعيل أهدافه ولكن سرعان ما اعترى هذه الموجة هبوطاً مع وصول نتنياهو إلى السلطة فى إسرائيل عندما تبددت كثير من الأوهام بإعلان نتنياهو معادلة (السلام مقابل السلام) بدلاً من صيغة (الأرض مقابل السلام). ثم تحولت الموجة الثالثة فى سياق مختلف عن الموجتين السابقتين واللتين ارتبطتا بمشروعات التسوية. إذ اقترنت هذه الموجة بأحداث الحادى عشر من سبتمبر وسط حمامات الدم والإبادة التى يتعرض لها الشعب الفلسطينى. وقد استهلتها السعودية بمبادرة استهدفت تبرئة نفسها أمام الإدارة الأمريكية بعد اتهام مواطنين سعوديين بارتكاب أحداث نيويورك الدامية لكن سرعان ما تم تعريبها وأضافت التطبيع كأساس لأى تسوية ثم تبعتها مبادرة أردنية اقترحت (التطبيع قبل التوقيع) تكريساً للمفهوم الصهيونى الأمريكى الذى يدعو إلى الفصل بين السلام والتطبيع. لقد استكمل المشهد الانهزامى للنظم العربية الحاكمة خلال العدوان الإسرائيلى على جنوب لبنان عام ٢٠٠٦ عندما قدمت كل من مصر والأردن والسعودية غطاء سياسياً للعدوان الإسرائيلى وازداد المشهد قتامة بانضمام معظم الانظمة العربية إلى حصار التجويع الذى فرضته إسرائيل وأمريكا وأوربا على الشعب الفلسطينى لإخضاع حماس لشروط إسرائيل أو إسقاطها الأمر الذى أدى إلى وضع الشعب الفلسطينى على حافة المجاعة واشتعال الاقتتال الداخلى بين السلطة الفلسطينية وحماس فى ذات الوقت.

لقد انطوى التطبيع على ثلاث مستويات شملت التطبيع السياسى والتطبيع الاقتصادى والتطبيع الثقافى وكان لكل منهم آلياته ومراحل تنفيذه. ولقد تدرج التطبيع بادئاً بالمستوى السياسى مع دول المواجهة: مصر وفلسطين والأردن ثم المشروع الإسرائيلى للتطبيع مع سوريا من واقع ما عبرت عنه المفاوضات إلى التطبيع مع العراق فى ظل الاحتلال الأمريكى ثم الدول العربية التى أقامت علاقات رسمية مع إسرائيل وشملت المغرب وتونس وموريتانيا وعمان وقطر. ويلاحظ أن الدول العربية التسعة التى شاركت فى التطبيع الرسمى اقترن حوالى نصفها بحالة الاحتلال وعلقت

سوريا إتمام التطبيع على الوصول إلى اتفاق سلام ولم تجرؤ الحكومات التى شكلت فى العراق فى ظل الاحتلال على إقامة تمثيل دبلوماسى مع إسرائيل بسبب المقاومة. وقد اقتصرت الدول التى طبعت علاقتها مع إسرائيل باختيارها على إقامة مكاتب اتصال ثم أغلقتها من الناحية الرسمية فى إطار قرارات الجامعة العربية التى ربطت بين التطبيع وتقدم التسوية السياسية ما عدا موريتانيا التى أقامت علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل منذ عام ١٩٩٩. وانتكس التطبيع السياسى تماماً فى لبنان عقب إسقاط اتفاق مايو ١٩٨٣ ثم نجاح المقاومة اللبنانية بزعامة حزب الله فى طرد الاحتلال الإسرائيلى عام ٢٠٠٠ دون اتفاق سلام أو تطبيع وجزر القمر التى قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.(٢)

التطبيع بين مصر وإسرائيل:

اتخذت العلاقات السياسية بين مصر وإسرائيل مساراً متعرجاً اختلف فى عصر السادات عن فترة حكم مبارك. فقد رفع السادات شعار خطوة من جانب إسرائيل بخطوتين من جانب مصر. ولذلك شهد التطبيع فى عهد السادات زخماً وتعجلاً غير متوقع وحاولت إسرائيل اختصار الآجال المحددة للتطبيع وفق المعاهدة التى حددت ستة أشهر بعد بدء المفاوضات ولكن وقعت مصر مع إسرائيل ٩ اتفاقيات للتطبيع قبل انتهاء هذه المدة واستجابت للمطالب الإسرائيلية بشأن تعديل مناهج التعليم وإمكانية تزويد إسرائيل بمياه النيل. وقد تجسدت علاقات التطبيع فى هذه المرحلة فى لقاءات القمة بين السادات ورئيس وزراء إسرائيل والتى بلغت عشر لقاءات انعكست على الحزب الحاكم والمؤسسات الحكومية والمجالس النيابية واتخذت شكل حوارات مع نظرائهم فى إسرائيل. ولكن اتسم التطبيع السياسى فى عهد مبارك بمسار متعرج وقد استهله الرئيس مبارك بالتحفظ على دعوة رئيس الوزراء الإسرائيلى لزيارة القدس لاستئناف مفاوضات الحكم الذاتى واشترط إجراء المفاوضات خارج القدس المحتلة.

وقد ساد التعامل بين مصر وإسرائيل نمط العلاقات التى وصفت (بالسلام البارد) حتى عام ١٩٨٢ وكان قد تم استدعاء السفير المصرى من إسرائيل بسبب اعتداء

إسرائيل على لبنان عام ١٩٨٢ ثم أعيد السفير المصرى إلى تل أبيب بعد عودة طابا لمصر. وقد وافقت مصر على دعوة اسحق رابين لزيارة مصر لاستئناف لقاءات القمة، التى انقطعت خلال ست سنوات وأعقب ذلك تبادل مكثف لزيارات مسئولين من البلدين. وإذا كان اتفاق أوسلو ١٩٩٣ ووادى عربه ١٩٩٤ قد أسهما فى تعزيز العلاقات السياسية بين مصر وإسرائيل إلا أن اعتراف بعض القادة العسكريين الإسرائيليين بارتكاب مذابح للمدنيين والأسرى المصريين ودفن بعضهم أحياء فى حربى ١٩٥٦، ١٩٦٧ والتى أثارت غضباً هائلاً لدى الرأى العام المصرى كل، هذه الجرائم لم تؤثر فى مسار العلاقات السياسية بين الحكومة المصرية والإسرائيلية فقد رفضت إسرائيل طلب مصر بتشكيل لجنة تحقيق ولم تهتم الحكومة المصرية بإتخاذ أى إجراء ضد مرتكبى هذه الجرائم.(٣)

هذا وشهدت العلاقات السياسية بين مصر وإسرائيل مزيداً من التوتر منذ اندلاع الانتفاضة (سبتمبر ٢٠٠٠) ووصول شارون للسلطة وتوسعه فى إجراءات القمع تجاه الشعب الفلسطينى. وقد أستجابت الحكومة المصرية لضغوط الرأى العام بسحب سفيرها لدى إسرائيل فى نوفمبر ٢٠٠٠ للمرة الثانية ولكنها رفضت المطالب الشعبية بقطع العلاقات مع إسرائيل أو طرد السفير الإسرائيلى من القاهرة. ثم صعدت احتجاجها مرة أخرى إثر أعادة احتلال المدن الفلسطينية فى مارس ٢٠٠٢ وقرر مجلس الوزراء حينئذ وقف كافة الاتصالات بين الحكومة المصرية والحكومة الإسرائيلية عدا القنوات الدبلوماسية التى تخدم القضية الفلسطينية. كما أعلن وزير الزراعة يوسف والى وقف كل أشكال التعاون العلمى والإرشادى فى مجال الزراعة بين مصر وإسرائيل وتراجعت مختلف أشكال العلاقات الرسمية وكذلك أنماط التطبيع الثقافى والاجتماعى وتبادل الإعلام المصرى والإسرائيلى حملات إعلامية متصاعدة.(٤)

ولكن اعتباراً من ٢٠٠٤ شهد التطبيع من الجانبين تحولاً جوهرياً لا يتفق مع المسار السياسى للعلاقات بينهما. إذ وقعت مصر اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة

(الكويز) واتفاق تزويد إسرائيل بالغاز الطبيعى واللذين ظلت ترفضهما منذ عام ١٩٩٦ وقد حدث ذلك رغم استمرار اعتداءات إسرائيل على الشعبين الفلسطينى واللبنانى. وإذا كان العقد الأول من التطبيع الاقتصادى بين مصر وإسرائيل لم يحقق نتائج ملموسة إلا فى مجالين هما السياحة والنفط إلا أن هذا التحول الجوهرى كان له تداعياته السلبية على الشعب المصرى والعالم العربى وقد وصف روبرت زوليك ممثل الولايات المتحدة اتفاق الكويز بأنه (أهم اتفاق اقتصادى بين مصر وإسرائيل منذ اتفاقية كامب ديفيد). وقد تم هذا الاتفاق دون مناقشته فى مجلس الشعب بزعم أنه مجرد بروتوكول ملحق باتفاقية السلام ١٩٧٩. أما التوقيع على اتفاق تصدير الغاز المصرى الطبيعى لإسرائيل عبر خط أنابيب فهو مطلب إسرائيلى ظل معلقاً منذ وقت طويل وتم تعليق المفاوضات بشأنه فى فبراير ١٩٩٧ وقد وقعت مذكرة التفاهم فى يوليو ٢٠٠٥ وأعلن أنها سوف تتم من خلال تعاقدات بين شركات مصرية وإسرائيلية. وكعادتها فى التعتيم على كل ما يتعلق بالتطبيع لم تعلن الحكومة المصرية تفاصيل اتفاق الغاز. وقد أشار فهمى هويدى فى مقال بعنوان (حفاوة فى غير محلها) نشر بالأهرام فى ٢٩ مايو ٢٠٠٧ إلى شراء إسرائيل بنك الاسكندرية الذى يعد واحداً من أربع بنوك وطنية كبرى تمثل عمد الجهاز المصرفى الوطنى فى مصر ولم يرد تكذيب من جانب الحكومة المصرية ولكن رئيس البنك المركزى المصرى شرح مبررات بيع بنك الاسكندرية لبنك سان باولو الإيطالى وهذا لا يعنى عدم شراء إسرائيل للبنك عبر طرف ثالث خصوصاً وإن إسرائيل لا تألو جهداً فى محاولة اختراق الجهاز المصرفى المصرى سواء بتأسيس بنك فى مصر أو شراء حصة أحد البنوك الأجنبية. وتأتى واقعة تورط مستثمر مصرى مزدوج الجنسية فى مشاركة مستثمر إسرائيلى فى مشروع سياحى ضخم فى سيناء كى تضيف بعداً خطيراً فى مجال التطبيع الاقتصادى بين مصر وإسرائيل إذ تم السماح باختراق قرار حظر الاستثمار الاسرائيلى فى سيناء التى ظلت حتى فى ظل حكم السادات خطاً أحمر لاعتبارات الأمن القومى المصرى. وقد كشف الكاتب فاروق جويدة تفاصيل هذا المشروع فى مقاله الإسبوعى (خطايا الحكومة بأثر رجعى) الذى نشر بالأهرام فى أول يونيو ٢٠٠٧.

التطبيع الثقافى:

وإذا كانت اتفاقيات التسوية بين إسرائيل ومصر وفلسطين والأردن تستهدف الاعتراف بإسرائيل ككيان شرعى وقبولها والتفاعل معها دون أن يقابل ذلك أدنى تغيير فى إدعاءاتها حول حقوقها التاريخية فى فلسطين ودون التنازل عن طبيعتها العدوانية العنصرية المتغطرسة لذلك شغلت الساحة الثقافية والتطبيع الثقافى موقع القلب فى عملية السلام وأولتها إسرائيل اهتماماً يفوق نزع السلاح والمناطق العازلة وغيرها من الضمانات التى تكفلها اتفاقيات التسوية بل اعتبرتها إسرائيل شرطاً جوهرياً لضمان تحقيق هذه الاتفاقيات ولذلك سعت إسرائيل منذ توقيع اتفاقية السلام مع مصر ١٩٧٩ إلى فرض إقامة علاقات ثقافية والنص عليها فى الاتفاقية إدراكاً منها لأهمية اختراق منظومة الوعى والإدراك لدى الشعب المصرى سعياً لاقتلاع مصادر العداء التى ترسخت فى الذهن والوجدان خلال عدة عقود من الحروب والصراعات. ولم تكتف إسرائيل بفرض إقامة علاقات ثقافية على نصوص اتفاقيات السلام المصرية الإسرائيلية بل نصت على وجوب عقد اتفاقية ثقافية تم توقيعها بالفعل فى مايو ١٩٩٨ وتم فى إطارها توقيع عدة بروتوكولات تنفيذية من بينها تأسيس مركز إسرائيلى أكاديمى فى القاهرة (عام ١٩٨٢) كقناة للاتصالات مع المؤسسات التربوية والعلمية فى إسرائيل. وقد نص اتفاق أوسلو الأول عام ١٩٩٣ على برامج للتعاون فى مجال الاتصال والإعلام كما نص الاتفاق الثانى لأوسلو (طابا ١٩٩٥) على برامج للتعاون العلمى والثقافى والاجتماعى وتشجيع الحوار ومنع التحريض والدعاية العدائية وتعهد الطرفان بأن يعمل نظامهما التعليمى على تشجيع ثقافة السلام بين إسرائيل وفلسطين. وتنص المادة الثالثة من اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية على أن يتعهد الطرفان (بالامتناع عن التنظيم أو التحريض على أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر كما يتعهد بتقديم مرتكبى هذه الأفعال إلى المحاكمة) وقد التزمت السلطات المصرية بمنع كل هذا بجميع الوسائل سواء التشريعات القانونية أو الإجراءات الأمنية. وتجسد ذلك فى سلسلة التشريعات التى أصدرها نظام السادات للحيلولة دون توجيه أى نقد للاتفاقية مثل تعديل قانون الأحزاب رقم ٣٦ لعام ١٩٧٩ وقانون العيب رقم ٩٥ لعام ١٩٨٠

وقانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لعام ١٩٨٠. وعلى مدار العقود الثلاثة التى استغرقتها جهود التطبيع الثقافى يلاحظ أن التحالف الصهيونى الأمريكى قد طور من آلياته فإذا كان قد ركز فى الثمانينات على مؤتمرات الطب النفسى من أجل إعادة تكييف طبيعة الصراع. وتجاوز الحاجز النفسى وإرساء فكرة السلام كمصدر للنفع الاقتصادى فإن حقبة التسعينيات قد شهدت المحاولات الدؤوبة لإدماج التطبيع الثقافى مع مفاهيم العولمة التى سعت لتذويب ثقافة المنطقة من خلال التركيز على فكرة الشرق أوسطية والتأكيد على تعدد الهويات والثقافات فى المنطقة والسعى لتفكيك مكونات الثقافة العربية وطمس الهوية الثقافية وينشغل هذا التحالف منذ بداية العقد الأول من الألفية الثالثة وبعد أحداث ١١ سبتمبر بإعلاء صوت مكافحة الإرهاب ومحاولة توظيف قوانين مكافحة الإرهاب من أجل إضعاف الأصوات الداعمة للمقاومة بدءاً بتعقب المعادين للسامية من خلال استصدار تشريعات من الكونجرس وانتهاء ببرامج الإصلاح السياسى التى أطلقتها أمريكا وفرضتها على الدول العربية من أجل تغيير نظمها الاجتماعية والثقافية والسياسية(٥).

أهداف التطبيع الثقافى وآلياته:

سعت إسرائيل لتحقيق أهدافها التوسعية سواء من خلال آليات الصراع أو آليات التطبيع فى إطار اتفاقيات التسوية. فمنذ البداية اتجهت لبلورة صياغات نظرية مقابلة لأطروحات الفكر القومى العربى ففى مقابل عروبة المنطقة وان إسرائيل جسم غريب فيها ركزت إسرائيل مبكراً على توسيع المفهوم الجغرافى للشرق الأوسط وتكريس مفهوم أن الشرق الأوسط ليس عربياً أو إسلامياً خالصاً بل منطقة متعددة الأديان والأعراق والثقافات والقوميات. وقد أسهم فى ابتكار هذا المفهوم روفيد شلواح من خبراء الخارجية الإسرائيلية وعززه سياسياً بن جور يون وابا ابيان الذى أوضح أن (من الحيوى أن تتذكر أن الشرق الأوسط والعالم العربى ليس شيئين متساويين أو متطابقين – فالشرق الأوسط كما جرى تعريفه فى الممارسة العامة للأمم المتحدة يسكنه ٦٠ مليون عربى إذا اخذنا اللغة كأساس و٧٥ مليون من غير العرب)(٦) وكان

من الواضح فى هذا السياق أن تتجه أهم معارك التسوية السياسية بين مصر وإسرائيل صوب تفكيك العلاقة بين الوطنية المصرية والقومية العربية. وقد جاءت الهجمة الكبرى على عروبة المنطقة من خلال الطرح الصهيونى – الأمريكى لفكرة الشرق أوسطية فى إطار عملية التسوية التى حملت اسم (سلام الشرق الأوسط) وبدأت بمؤتمر مدريد (أكتوبر ١٩٩١).

ورغم الاهتمام الذى حظيت به هذه الفكرة من جانب المثقفين العرب إلا أن مناقشاتهم اقتصرت على تناول وتفنيد الأبعاد السياسية والاجتماعية والاستراتيجية ولم تنل الأبعاد الثقافية ما تستحقه من اهتمام رغم وضوح رؤيتهم للمشروع الصهيونى باعتباره مشروعاً ثقافياً سياسياً استراتيجياً أكثر منه مشروعاً اقتصادياً وان هذا المشروع لن يحقق غاياته الاستراتيجية دون تفكيك النظام العربى واسقاط الهوية العربية وتفتيت الكيان العربى إلى كيانات طائفية سنه وشيعه ودروز حتى تصبح إسرائيل هى ضابط الايقاع السياسى من خلال ابراز هويتها اليهودية. وعندما توارى شعار الشرق أوسطية الذى استهدف عروبة المنطقة سارع التحالف الصهيونى الأمريكى إلى استغلال أحداث الحادى من سبتمبر فى الولايات المتحدة وقام بتوظيفها لتحقيق هذا الهدف المركزى وهو ضرب الهوية العربية للمنطقة وأتخذت هذه المرة شكلاً جديداً تمثل فى دعاوى الاصلاح التى اعلنتها أمريكا فى ديسمبر ٢٠٠٢ وشلمت عدة مبادرات مثل الشراكة والتنمية والمناطق الحرة ومشروع الشرق الأوسط الكبير.[٧] ومما يثير الدهشة أن هذا المشروع الأمريكى يتحدث عن الإصلاح ويتجاهل الاحتلال الإسرائيلى لفلسطين وأراضى عربية والاحتلال الأمريكى للعراق ويطرح إسرائيل كنموذج للديموقراطية والحرية.

ومن أبرز أهداف التطبيع الثقافى مواجهة الصهيونية للإسلام باعتباره مصدر دائم من مصادر تعبئة وحشد المسلمين ضد إسرائيل والصهيونية خصوصاً وان تأسيس إسرائيل يناقض الفكر الإسلامى الذى ينظر لليهود كأقلية وأهل ذمة كما أن الإسلام لا يكف عن ترديده المستمر لقداسة مدينة القدس والمسجد الأقصى – هذا ويعد تراث

ثقافة التحرير الوطنى من أبرز التحديات التى تواجه إسرائيل فى انجاز أهدافها من التطبيع الثقافى. إذ كيف يمكنها تبرير احتلالها للأراضى العربية والتهجير الجماعى للشعب الفلسطينى وتكريس احتلال اقتلاعى بكل ما ينطوى عليه من انتهاكات للقانون الدولى وسياسات عنصرية خصوصاً بعد انكشاف وسقوط ادعاءات الحركة الصهيونية وحلفاؤها من الغرب الاستعمارى بانكار وجود الشعب الفلسطينى وأنها تمثل شعباً بلا أرض جاء إلى أرض بلا شعب وأن حروبها مع العرب دفاعية وان المناطق المحتلة انما هى مناطق محررة[٨].

آليات التطبيع الثقافى:

تعددت الآليات والبرامج الثقافية التى استعانت بها إسرائيل من أجل اقتلاع مصادر العداء فى العقل العربى والإسلامى ورسم صورة إيجابية لإسرائيل ومحاولة اختراق أسوار الرفض التى شيدها المثقفون العرب فى مواجهة التطبيع الصهيونى. وفى هذا السياق تبرز أهم هذه الآليات التى تتمثل فى تنظيم مؤتمرات ولقاءات للحوار الدينى بين اليهود والمسلمين. وقد تم عقد سلسلة من هذه المؤتمرات فى كل من القاهرة ودير سانت كاترين والولايات المتحدة دعت إليها بعض المنظمات اليهودية والمسيحية وضمت وفود من العرب والمسلمين وشملت لقاءاتها القيادات العليا من مصر وتركيا والأردن وتونس والكويت وقطر وماليزيا واندونسيا. واستمر هذا التوجه خلال مفاوضات أوسلو ثم ازدادت وتيرته بعد أحداث ١١ سبتمبر وتصاعد الحملة الدولية ضد الإسلام والمسلمين والعرب. إذ تم توظيف هذه المؤتمرات لأدائه أعمال المقاومة الاستشهادية وتجلى ذلك بوضوح فى مؤتمر حوار الأديان الذى عقد بالاسكندرية فى يناير ٢٠٠٤ وضم ممثلين للصهاينة ورؤساء بعض الطوائف المسيحية من مصر والشرق الأوسط وأوربا وأعضاء من السفارة والهيئات الأمريكية بمصر وشارك فيه شيخ الأزهر فيما رفض البابا شنودة الجلوس مع الصهاينة.[٩]

وقد تواكب مع هذه المؤتمرات المحاولات الأمريكية لتطوير المناهج التعليمية خاصة التعليم الدينى فى العالم العربى والإسلامى وتفاعلت الحكومات العربية مع هذه

المطالب فى سياق (الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب) وانعكس ذلك على الفتاوى الدينية الرسمية فى مصر كما ركز المؤتمر السنوى لمجمع البحوث الإسلامية عام ٢٠٠٣ على قضية تجديد الخطاب الدينى وتعديل مناهج التربية الدينية كذلك نالت قضية ائمة المساجد اهتماماً ملحوظاً فى المؤتمر. واعلنت جامعة الأزهر عن خطتها فى إعادة النظر فى نوعية المناهج الدينية والتربوية. وبادرت وزارة التربية والتعليم باستحداث مادة جديدة فى المدارس بعنوان (الأخلاق). كما بدأت الجامعات المصرية سلسلة من المؤتمرات والندوات تحت مسمى (ضمان الجودة والاعتماد فى التعليم الجامعى) بهدف ضرورة تغيير المناهج وأساليب الدراسة سعياً لاختراق وتفكيك وتذويب المخزون الحضارى والثقافى للأجيال الجديدة لكى تنصهر فى بوتقة التكنولوجيا الحديثة حيث لا إنتماء لأرض أو دين أو ثقافة ولن يتحقق ذلك إلا من خلال إعادة تشكيل الوعى الوطنى والحضارى لدى الشباب المصرى والعربى و(إعادة تثقيف المثقفين العرب والمصريين) على حد تعبير بنيامين نتنياهو الذى أشار منذ عشر سنوات إلى أن (مصير العرب واليهود سيتحدد فى المدارس والجامعات وفى قاعات تحرير الصحف وفى المساجد. فحتى اليوم وبعد عشرين عاماً من عقد أول معاهدة سلام عربية إسرائيلية لا يوجد قبول لإسرائيل فى مجالات التعليم والتثقيف لدى العرب. فلا خريطة عليها اسم إسرائيل ولا كتاب مقرر فى المدارس يشير لاسم إسرائيل كدولة لها الحق فى الوجود ولا طفل يتعلم أن إسرائيل هى جاره دائماً ولا صحيفة تتجنب أكثر أنواع التحريض المشحونة بالسموم ضد إسرائيل واليهود ولا أى قيادة دينية فى العالم العربى تبشر بالتسامح تجاه الدولة اليهودية ولن يحدث التغيير إذا لم يقم المثقفون والقيادات الروحية فى العالم العربى بالانضمام إلى الدعوة لقبول إسرائيل). وقد عبر عن ذات المعنى موشى ساسون السفير الإسرائيلى الأسبق فى مصر فى محاضرة ألقاها باللغة العربية فى تل أبيب بعنوان (تطورات فى موقف الدول العربية تجاه إسرائيل) حيث عبر عن خيبة أمله لضآله ما تحقق فى مجال التطبيع الثقافى مع الشعب المصرى. وشرح أبعاد برنامج الاختراق الصهيونى المرسوم بدقة حيث أكد أنه (لابد من تلقين

الجماهير فى مصر من خلال حملة تثقيفية محسوبة ومدروسة تبرز أفضال السلام والسعى لاستئصال المفاهيم السلبية والأفكار المسبقة التى عفا عليها الزمن).[١٠]

لقد تواصل الضغط الأمريكى الصيهونى من أجل تنفيذ مجموعة متكاملة من الإجراءات والخطط والبرامج التى أستهدفت إعادة صياغة العقلية المصرية صياغة جديدة تتوائم مع المعطيات المستجدة على ساحة الصراع – التسويه استناداً إلى أن جميع الاتفاقيات السياسية والاقتصادية مهدده بالزوال ما لم يتم التمهيد لها ثقافياً وفكرياً وإعادة تشكيل الوعى العربى وتوجيهه صوب الأهداف الصهيونية المنشودة. وجرى فى هذا السياق عقب إقرار اتفاقيتى كامب ديفيد توقيع اتفاقية للتبادل الثقافى فى ٨ مايو ١٩٨٠ بين النظام المصرى والكيان الصهيونى أصبحت نموذجاً سار على نهجه فيما بعد كل من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وبمقتضاها تم إرساء الأسس القانونية للعلاقات الثقافية الرسمية بين مصر وإسرائيل وأنشئ المركز الأكاديمى الإسرائيلى فى القاهرة. والذى قام بدور بارز منذ إنشائه فى تعميق عمليات الاختراق وجمع المعلومات عن المجتمع المصرى وأوضاعه الاقتصادية وبنيته الاجتماعية والسياسية وتم تبادل الوفود الثقافية الرسمية. وقد حاولت إسرائيل المشاركة فى معرض الكتاب السنوى بالقاهرة إلا أن محاولاتها فشلت بسبب المقاومة العنيفة التى أبدتها الجماعة الثقافية المصرية بقيادة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ضد الغزو الصهيونى والامبريالى. ولا شك أن أخطر تجليات التطبيع الثقافى تركزت فى ساحة التعليم حيث تم تنقيه المقررات الدراسية فى مراحل التعليم المختلفة. وأزيلت كل المعلومات التى كانت تعزز الموقف الوطنى والقومى من العدو الصهيونى واستبدلت بمواد أخرى تحض على السلام وتدعو لفلسفة التسامح. كما حذفت الآيات القرآنية التى تحض على الجهاد[١١].

ولم تتوقف الجهود الإسرائيلية عن محاولة استقطاب المثقفين المصريين والعرب وجر أقدامهم إلى منزلق العلاقة العضوية مع العدو الصهيونى وقد نجحت إسرائيل بالفعل فى تحقيق هذا الهدف مع بعض المثقفين والدبلوماسيين المصريين. وتجسد ذلك فى مجموعة من الفاعليات المشتركة إذ تمكنت من اقناع ٢٦ مثقفاً مصرياً أنتهى إلى

عدد ٧ مثقفين شاركوا فى حوارات مصرية إسرائيلية على شاطئ بحر الشمال الأوربى وانتهو بتشكيل تحالف مشبوه عرف باسم حلف كوبنهاجن تحت اسم (التحالف الدولى من أجل السلام العربى الإسرائيلى) ويعد هذا التحالف من أبرز الاختراقات التى حققتها إسرائيل فى جدار رفض المثقفين العرب والمصريين للتطبيع. وقد بدأت مساعى تأسيس هذا التحالف فى يناير ١٩٩٥ عندما دعا المجلس الأوربى إلى لقاء خاص لمناقشة قضايا ومستقبل السلام فى الشرق الأوسط عقد فى لندن ثم قامت الحكومة الدانماركية بعد التشاور مع وزارة الخارجية المصرية بتوجيه دعوة إلى بعض الشخصيات المصرية والإسرائيلية لزيارة كوبنهاجن فى سبتمبر ١٩٩٥ وشارك من الجانب المصرى لطفى الخولى ومحمد سيد أحمد واللواء أحمد فخر ومن الإسرائيلى ديفيد كمحى أحد أبرز كوادر الموساد وأنسحب محمد سيد أحمد بعد هذا اللقاء ولكن استمرت الاجتماعات فى سرية تامة ولكن انضم إليها بعض الشخصيات المصرية والعربية وانتهت بتشكيل هذا التحالف الذى نسب إلى عاصمة الدانمرك (كوبنهاجن) وصدر الإعلان التأسيسى فى يناير ١٩٩٧.

كما تأسست جمعية القاهرة للسلام برئاسة السفير الراحل صلاح بسيونى عام ١٩٩٨ باعتبارها امتداد مصرى محلى لتحالف كوبنهاجن وتسعى كجمعية أهلية إلى إقامة حوار مع جماعات السلام فى إسرائيل وأوربا فضلاً عن عقد ندوات وإجراء بحوث عن قضايا السلام بهدف نشر ثقافة السلام من أجل تحقيق التنمية الشاملة! وكان أبرز أنشطة هذه الجمعية استضافة (حركة السلام الآن) الإسرائيلية وعقد اجتماع مشترك معها فى يونيو ١٩٩٨ وتنظيم مؤتمر دولى للسلام فى يوليو ١٩٩٩ ضم وفوداً من إسرائيل والأردن وفلسطين إلى جانب بعض الشخصيات الأوربية والأمريكية. وقد واجهت هذه الجمعية أزمة حادة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠.[١٢]

التطبيع فى مجال الزراعة:

لا شك أن المجال الزراعى كان له الأولوية فى المخطط الصهيونى لاختراق المجتمع المصرى من خلال التطبيع لأهميته الحيوية من ناحية ولتوفر امكانيات التسلل إليه وحصاره من ناحية أخرى ولا ترجع أهميته إلى الناتج الغذائى المباشر فحسب بل

أيضاً لانه يشكل حوالى ٦٠% من إجمالى الدخل الصناعى القائم على الزراعة كالغزل والنسيج والسكر أو المرتبط بها كالسماد.

علاوة على أن العاملين بهذا القطاع يشكلون ما يقرب من ٣٠% من مجموع القوى العاملة المصرية. ورغم أن عملية التطبيع الزراعى بدأ تفعيلها منذ توقيع معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٨ إلا أنه لم يتم الإعلان عنها إعلامياً إلا منذ عام ١٩٩٤ عندما أثار القضية نواب المعارضة فى مجلس الشعب (٥ فبراير ١٩٩٤) وأكد يوسف والى فى مجال دفاعه عن تدهور السياسات الزراعية أنه تحكم مصر منذ عام ١٩٧٨ معاهدة السلام مع إسرائيل من أجل نقل التكنولوجيا وزيادة الإنتاج الزراعى مدللاً على الآثار الإيجابية العظيمة لهذا التعاون بما يتمتع به الشعب المصرى من أكل التفاح الإسرائيلى والموز الويليامز الكبير اللذين تتم زراعتهم ببذور إسرائيلية وبرعاية خبراء إسرائيليين والمعروف أن د. يوسف والى كان لديه رؤية خاصة معلنة منذ أن كان مستشاراً لوزير الزراعة عام ١٩٨٠ وتتلخص فى أن الزراعة المصرية لن تتطور من وجهة نظره إلا من خلال ثلاثة محاور تشمل المحور المصرى والأمريكى والمحور المصرى الأمريكى – الإسرائيلى والمحور المصرى الإسرائيلى – العربى. كما صرح يوسف والى فى لقائه مع بعض القيادات الإسرائيلية فى ٨ فبراير ١٩٩٤ (ان الاجيال التى شاهدت العلم الإسرائيلى يرفرف بجوار العلم المصرى تدرك أن مصلحة مصر العليا هى أساس التعامل مع إسرائيل وأن التعاون العربى لا يغنى عن التعاون بين دول الشرق الأوسط كمصر وإسرائيل وتركيا.[١٣]

وقد تابعت الصحف القومية فى مصر كافة أشكال التطبيع الزراعى بين مصر وإسرائيل حيث نشرت لأول مرة وقائع الاجتماع الدورى للجنة المصرية الإسرائيلية الذى عقدت بالقاهرة خلال الفترة من ٧ – ١٠ فبراير ١٩٩٤ ولعل أخطر ما أسفر عنه هذا الاجتماع القرارات التى شملت برنامج تدريب مشترك يضم ألف خريج مصرى سنوياً فى إسرائيل وإيفاد ٤٨٠ خريج و١٢٠ قيادة زراعية و٩٠٠ مزارع إلى إسرائيل خلال عام ١٩٩٤ لتعليمهم خبرات التقدم الزراعى الإسرائيلى وإقامة مزرعة

إرشادية فى منطقة غرب الدلتا على مساحة ألف فدان وتشكيل لجنة مشتركة من خبراء الزراعة فى مصر وإسرائيل تجتمع كل ستة أشهر تبادلياً فى مصر وإسرائيل لمتابعة البرامج التنفيذية لمشروعات التعاون المشترك بين البلدين.[١٤] ولقد توالت صور التطبيع الزراعى ومن أبرز مظاهرها القرار الذى صدر من خلال اجتماع اللجنة العليا لتنمية سيناء يوم ٢٣ أبريل ١٩٩٦ برئاسة كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء آنذاك ويقضى بتخصيص ٥٥% من أراضى سيناء لمشروعات الشركات الاستثمارية الأجنبية[١٥]. وقد تم اتخاذ هذا القرار تلبية للمشروع الذى تقدم به محمد إبراهيم سليمان وزير التعمير إلى لجنة الإسكان والتعمير بمجلس الشعب فى ٧ فبراير ١٩٩٤ ووجه باحتجاج أعضاء اللجنة من قيادات الحزب الحاكم وتحذيرهم من خطورة هذا المشروع الذى لن يؤدى إلا إلى هيمنة إسرائيل مرة أخرى على سيناء[١٦] ومما كان يؤكد إدراك هؤلاء النواب لمخاطر هذا المشروع أنه تضمن إلغاء قرار سابق لمجلس الوزراء كان ينص على (عدم السماح للأجانب بإقامة المشروعات الاستثمارية فى سيناء بحكم إنها تمثل أهمية خاصة بالنسبة للأمن القومى المصرى).

ومن أبرز الأمثلة فى مجال الاستثمارات الشركة الإسرائيلية – المصرية العربية للاستثمار والتخطيط والتنمية ومقرها الرئيسى فى أمريكا ولها فرعين فى كل من بيرسيع والقاهرة وقد صرح مستشارها نهاد سعيد رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين والعرب بالخارج فى أكتوبر ١٩٩٣ بأنها (قد تشكلت بعد مباحثات مدريد للسلام وانها لا تواجه مشكلة بخصوص المقاطعة العربية لإسرائيل حيث أن التعاون دائم ومتواصل بين الشركات العربية والإسرائيلية تحت العباءة الأمريكية)[١٧].

ويضاف إلى ذلك مشروع زراعة الصحراء فى النوبارية واستصلاح ٢٠٠ ألف فدان شرق العوينات اللذين تقدم بهما يوسف والى إلى مؤتمر الدار البيضاء وارسل وفداً من رجال الأعمال المصريين إلى القدس فى ٤ نوفمبر ١٩٩٤ لانجاز الإجراءات النهائية بشأنها.[١٨]

وفى إطار الاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة بين وزارة الزراعة المصرية والإسرائيلية تم منذ عام ١٩٩٢ ايفاد عشرات الآلاف من الشباب المصرى سواء من الخريجين أو الحائزين لأرض مستصلحة إلى الكيان الصيهونى بحجة تدريبهم على أساليب الزراعة المتقدمة فى إسرائيل.(١٩)

وقد شهدت حقبة التسعينات من القرن العشرين زخماً هائلاً من الزيارات من جانب قيادات وزارة الزراعة والشركات الزراعية وشركات استصلاح الأراضى وأساتذة الجامعات وخبراء الطب البيطرى لإسرائيل. ولقد تنامى هذا النشاط التطبيعى للدرجة التى اقلقت بعض الدوائر الحكومية المسئولة حيث ورد فى مذكرة لوزارة التموين والتجارة الداخلية (أن قطاع الزراعة هو أهم مجالات التعاون الفنى بين مصر وإسرائيل إذ توفد وزارة الزراعة سنوياً عدداً كبيراً من الخبراء والمهندسين الزراعيين للتدريب فى إسرائيل). (٢٠)

وعلى الجانب الآخر تواصلت زيارات الخبراء الإسرائيليين لمصر كل ثلاثة أشهر للعمل فى المشروعات الزراعية المشتركة مثل مشروع الجميزة فى وسط الدلتا وبنك الجينات النباتية بمشتهر ومركز سلالات التقاوي والأغنام وقسم النباتات الصحراوية اللازمة للرعى فى سيناء والإنتاج السمكى بالبردويل ومركز التدريب على زراعة أصناف جديدة من القطن. هذا عدا المشروعات الاستثمارية الخاصة التى كان أصحابها يستعينون بالخبراء الإسرائيليين مثل مشروع تربية البقر المصرى ومشروع زراعة الموز الويليامز.

هذا وقد قامت صحيفة الشعب لسان حال حزب العمل الاشتراكى بحملة صحفية شملت عدة تحقيقات كشفت الكثير من الوقائع والأسرار عن النشاط الإسرائيلى فى وزارة الزراعة والمخاطر التى تهدد القطاع الزراعى والتى لم تقتصر على الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون المشترك بين مصر وإسرائيل بل وصلت إلى حد الحاق الدمار بالمحاصيل المصرية بسبب استيراد البذور والتقاوى الإسرائيلية المسرطنة والتى الحقت البوار بالتربة الزراعية فى مساحات شاسعة. وقد أكدت بحوث مركز المعلومات والتوثيق بالمركز القومى للبحوث عام ١٩٩٤ على خطورة الكثير من مستلزمات الإنتاج الزراعى للخضراوات والفاكهة الواردة من إسرائيل على النبات

وصحة الإنسان ولكن المسئولين بوزارة الزراعة لم يعيروا هذه الأبحاث العلمية أدنى اهتمام. كما أقتحمت الشركات الإسرائيلية مجال صناعة السماد المصرى إنتاجاً وعمالة من خلال شركة توجرين الدولية وكيلة شركة (حيفا كيمكال) الإسرائيلية لصناعة الأسمدة. وقد كشف لطفى واكد نائب رئيس حزب التجمع هذه الحقيقة فى مجال الرد على بيان الحكومة بمجلس الشعب عام ١٩٩٥.(٢١)

واتسعت دائرة المخاطر كى تشمل الثروة الحوانية والدواجن وقد أكد أساتذة الطب البيطرى بجامعة القاهرة أن المشاكل الحقيقية فى مجال صناعة الدواجن المصرية لم تبدأ إلا بعد التفاعل مع إسرائيل فى هذا المجال. كما أن انتشار العديد من الأمراض الخطيرة لم يحدث إلا بعد استيراد المواشى الإسرائيلية. ورغم التحذيرات التى قامت بها وزارة التموين عام ١٩٩٨ من استيراد شحنات من اللحوم الإسرائيلية المصابة بأمراض خطيرة إلا أن مافيا التطبيع والتربح على حساب صحة وحياة الشعب المصرى تمكنت من تسريب جزء كبير من هذه الشحنات الملوثة.

ولم تكتف إسرائيل باقتحام هذا المجال الحيوى (القطاع الزراعى) وإفساده وتدميره والتى ظهرت آثاره السلبية فى مصر بعد عشر سنوات فى سعة انتشار أمراض الفشل الكلوى والسرطان وفيروس سى الكبدى الوبائى بين الأجيال الجديدة خصوصاً الأطفال والأجنة المشوهين بل واصلت إسرائيل جهودها بمساعدة وتواطؤ المطبعين من المسئولين عن الزراعة المصرية وقامت بتلويث البيئة بالقاء مخلفات الصرف الصحى للكتل السكانية الإسرائيلية المجاورة للحدود المصرية خصوصاً مستعمرة (غوش قطيف) فى أراضى سيناء ومنطقة خليج العقبة مما أدى إلى تسمم الأسماك وتلوث الصخور والشعب المرجانية.(٢٢)

المقاطعة أولاً ثم مقاومة التطبيع:

قبل أن نتحدث عن مقاومة التطبيع مسيرته وأساليبه ونتائجه مصرياً وعربياً يجدر بنا أن نشير إلى المقاطعة العربية لإسرائيل باعتبارها الأسلوب الأقدم إذ تضرب بجذورها فى عمق الصراع العربى الإسرائيلى وقد بدأت مبكراً من جانب الفلسطينيين

منذ نهاية العشرينات وأتخذت شكلاً رسمياً جماعياً من جانب الجامعة العربية منذ عام ١٩٤٥ وقبل قيام الكيان الصهيونى عندما قررت الجامعة العربية التدخل مباشرة فى مسألة المقاطعة لمساعدة الفلسطينيين بإغلاق باب الأسواق العربية فى وجه الصناعة اليهودية وتقرر تشكيل اللجنة الدائمة للمقاطعة التى بدأت نشاطها فى يناير ١٩٤٦ ثم تألفت لجان للمقاطعة فى فلسطين وفى جميع الدول العربية المنتمين لعضوية الجامعة العربية. وقد توقف نشاط لجنة المقاطعة عام ١٩٤٨ بسبب حرب فلسطين ثم تقرر عام ١٩٥٣ إنشاء مكتب رئيسى للمقاطعة فى دمشق مع إنشاء مكاتب اقليمية للمقاطعة فى سائر الدول العربية.

وتشمل أحكام المقاطعة منظومة متكاملة من الإجراءات فى مجالات التصدير والاستيراد وعبور البضائع وتجاه المؤسسات والشركات التى تدعم الاقتصاد الإسرائيلى. وتتضمن المقاطعة ثلاث مستويات يركز المستوى الأول على مقاطعة السلع الإسرائيلية فيما يعنى المستوى الثانى بمقاطعة الشركات التى تتعاون مع إسرائيل كما يهتم المستوى الثالث بمقاطعة الشركات التى تتعامل مع إسرائيل ولا تقتصر مجالات المقاطعة على الجوانب الاقتصادية بل تشمل المؤسسات الثقافية خصوصاً السينما والإنتاج التليفزيونى والمطبوعات الأجنبية التى تتضمن دعاية لإسرائيل أو طعناً فى العرب. وقد واجه مكتب المقاطعة العربية لإسرائيل بعض المشكلات التى تتعلق بعدم تحديد اختصاصات أجهزة المقاطعة بشكل عام. وقد تم تلافى هذا الخلل عام ١٩٦١ عندما أصدرت الجامعة قراراً بتحديد الاختصاصات.(٢٣)

وقد نفذت الدول العربية منظومة اجرائية متكاملة لمقاطعة إسرائيل طوال مراحل تطور الصراع العربى الإسرائيلى. وعلى الرغم من حملات التشكيك فى مدى فاعلية سلاح المقاطعة ورغم المشكلات التى واجهت مسيرتها إلا أنها استمرت بفاعلية ملحوظة وليس أدل على ذلك من نجاحها فى مقاطعة شركات عالمية كبرى مثل فورد واى سى أى وشل واكزويروكس ورينو وكوكاكولا وغيرها مما اضطر هذه الشركات إلى التخلى عن بعض أنشطتها ومنشآتها التى سببت مقاطعتها وبذلت جهوداً مستميته

من أجل الحصول على الموافقة بإلغاء المقاطعة ولم تحظ إسرائيل طوال فترة المقاطعة بغير الاستثمار اليهودى وقد بلغت المقاطعة العربية لإسرائيل ذروتها فى الحظر النفطى الذى فرضته الدول العربية على الدول الداعمة لإسرائيل فى حرب أكتوبر ١٩٧٣. ولكن تلقت المقاطعة ضربة قاصمة بسبب اسقاط مصر للمقاطعة فى إطار اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨ واتفاقية السلام ١٩٧٩.[٢٤]

لقد استمرت الجامعة العربية فى تطبيق أحكام المقاطعة بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد وعزل مصر عن محيطها العربى وساعدها على ذلك حركة الاحتجاجات الواسعة التى شملت مختلف التيارات السياسية والاجتماعية فى مصر ضد التطبيع مع إسرائيل هذا وبذلت الولايات المتحدة منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد جهوداً هائلة من أجل انهاء المقاطعة ونظمت هى وإسرائيل مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ونجحت فى انهاء المقاطعة من المستويين الثانى والثالث من جانب الدول العربية التى لم توقع معاهدات صلح مع إسرائيل كما أن أجهزة المقاطعة أصبحت مجمدة تماماً خصوصاً بعد إبرام اتفاقيات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية إذ توقف مكتب المقاطعة عن عقد اجتماعاته منذ عام ١٩٩٨ بسبب عدم اكتمال النصاب القانونى.

ولا شك أن أخطر التحديات التى واجهت المقاطعة جاءت خلال عملية خلط الأوراق التى أعقبت مؤتمر مدريد وانخراط الدول العربية فى مفاوضات السلام الثنائية والمفاوضات المتعددة الأطراف وما انبثق عنها من اتفاقيات أوسلو ووادى عربه. وقد أدى انهيار المقاطعة العربية لإسرائيل إلى فتح أسواق عديدة أمام الاقتصاد الإسرائيلى خصوصاً فى جنوب شرق آسيا. ومما يجدر ذكره أن المحاولة التى قام بها مؤتمر القمة العربية المنعقد فى الأردن عام ٢٠٠٢ بشأن تفعيل المقاطعة العربية ضد إسرائيل ومقاومة التغلغل الإسرائيلى فى الوطن العربى. قد فشلت بسبب تجاهل الحكومات العربية للتوصيات التى أصدرها المؤتمر والتى تابعها المكتب الرئيسى للمقاطعة بدمشق.

وفى الوقت الذى اسقط العرب المقاطعة كسلاح سلمى فى مواجهة إسرائيل نلاحظ أن هناك بعض الهيئات والمؤسسات الأكاديمية والدينية الغربية قد اتخذت قرارات بمقاطعة إسرائيل وأبرزها موقف الكنائس الميثودية الاتحادية وهى أحد الطوائف البروتستانتية فى الولايات المتحدة إذ قررت فى مايو ٢٠٠٧ سحب الاستثمارات التابعة للكنائس وتبلغ ٧٠٠ مليون دولار من الشركات العاملة فى إسرائيل بسبب عدوانها المتواصل على الشعب الفلسطينى. وفى ذات الشهر قرر مؤتمر اتحاد الجامعات والمعاهد البريطانية مقاطعة الجامعات الإسرائيلية تضامناً مع الشعب الفلسطينى بسبب تقاعس المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية عن إعلان رفضها للاحتلال الإسرائيلى واستنكار ممارساته العدوانية ضد الفلسطينين.(٢٥)

كما بادرت بعض النقابات والتجمعات الأكاديمية فى كل من كندا وبريطانيا واستراليا وفرنسا وأمريكا بالدعوة إلى اتخاذ خطوات عملية لمناهضة السياسات العنصرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى وفرض العزلة الدولية على إسرائيل بأتباع عدة أساليب تتمثل فى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية التى يكون مصدرها المستوطنات فى الأراضى المحتلة وعدم الاستثمار فى شراء أسهم وسندات أى شركات يرتبط نشاطها بالنشاط غير القانونى فى الأرض المحتلة وكذلك فرض العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية على إسرائيل. ومما يجدر الإشارة إليه فى هذا الصدد قيام جامعة هامبشاير فى ولاية ماساشوتسس الأمريكية بحظر قيام الصناديق الخاصة بها بشراء أسهم وسندات ست شركات أمريكية ترتبط أنشطتها بشكل أو آخر بممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلية وقد كان لهذه الجامعة موقف مماثل تجاه النظام العنصرى السابق فى جنوب أفريقيا عندما قررت عدم الاستثمار فى الشركات الأمريكية التى كان نشاطها مرتبطاً بالنظام العنصرى.

مقاومة التطبيع:

مع تنامى المحاولات الإسرائيلية لفرض التطبيع خصوصاً فى المجالات الثقافية والاقتصادية كان لابد أن يتوازى معها نمو حركة وطنية شعبية رافضة للتطبيع ومتصدية لأساليبه وتوجهاته.

ولقد مرت حركة مقاومة التطبيع فى مصر بثلاث مراحل بدأت الأولى عقب زيارة السادات لإسرائيل فى نوفمبر ١٩٧٧ وأنتهت بمصرع السادات فى أكتوبر ١٩٨١ ثم خفتت قليلاً فى بدايات حكم حسنى مبارك حتى تم استرداد سيناء ثم برزت فى مرحلتها الثانية فى أعقاب مؤتمر مدريد ١٩٩١ وانطلقت فى المرحلة الثالثة بعد انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠.

واستقى خطاب مقاومة التطبيع عناصره من روافد عديدة عبرت عن التيارات الفكرية والاجتماعية الرافضة للتطبيع والاستسلام للعنصرية الصهيونية على الساحة العربية. وقد ضمت هذه التيارات كل من التيار القومى والإسلامى والليبرالى والماركسى ولذلك جاءت صياغته ذات طابع جبهوى مجسداً الطبيعة الجبهوية للحركة الشعبية المناهضة للتطبيع. وقد تطور خطاب مقاومة التطبيع على مدار العقود الثلاثة الماضية اتساقاً مع طبيعة المتغيرات التى شهدتها المنطقة العربية سواء بالنسبة للتطورات التى شهدها الصراع العربى الإسرائيلى أو مواقف النظم العربية الحاكمة أو التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى فرضتها العولمة. وقد مارست إسرائيل والولايات المتحدة والمؤسسات الاقتصادية الدولية صور شتى من الضغوط والمؤامرات من أجل اختراق المجتمع المصرى وفرض هيمنتها السياسية والثقافية والاقتصادية على مقدراته ومصائره.

ومع توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩ ركز خطاب مقاومة التطبيع والاستسلام على كشف أبعاد الاتفاقية وأثرها فى الإخلال بالأمن القومى والوطنى ومساسها بالكرامة الوطنية بفتح سفارة لإسرائيل فى القاهرة بينما يحتل جيشها أراضى مصرية. ومع بدء خطوات التطبيع الرسمى وتورط النظام فى ملاحقة المعارضين للتطبيع ربط الخطاب فى مواجهته الموجة الأولى للتطبيع بين الاستبداد والفساد والتطبيع وانخرطت الحركة الشعبية المناهضة للتطبيع فى مواجهة واسعة أربكت النظام فتورط فى مواجهة مضادة بدأت باعتقالات سبتمبر ١٩٨١ وشملت اعتقال حوالى ١٥٣٦ من القيادات السياسية والنقابية والثقافية والدينية وانتهت باغتيال السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١.

وقد شهد خطاب مقاومة التطبيع تطوراً هاماً فى مواجهة الموجه الثانية من التطبيع خصوصاً بعد توقيع منظمة التحرير اتفاق أوسلو ١٩٩٣ وقد كان له تداعياته السلبية على قطاع كبير من الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع خصوصاً هؤلاء الذين كانوا يرددون شعار (نقبل ما تقبله منظمة التحرير الفلسطينية) كذلك تأثر خطاب مقاومة التطبيع بانفراط عقد جبهة الرفض وانغماس معظم الدول العربية فى مخططات التسوية والمفاوضات المتعددة الأطراف. علاوة على الالتباسات التى تعرض لها التيار القومى عقب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ويضاف إلى ذلك انغماس بعض أجنحة التيار الإسلامى فى نزاعات مسلحة مع الحكومات العربية خصوصاً فى مصر والجزائر وظهور تحالف كوبنهاجن وجمعية القاهرة للسلام وتورط بعض الإعلاميين فى زيارات لإسرائيل وهرولة بعض رجال الأعمال المصريين للمشاركة فى مشروعات بيزنس مع الإسرائيليين.

وتولى قيادة حركة مناهضة التطبيع فى المرحلة الأولى الأحزاب السياسية المعارضة (حزب التجمع الوحدوى التقدمى وحزب العمل الاشتراكى) ولم يشذ عنها سوى حزب الأحرار برئاسة مصطفى كامل مراد الذى شارك فى أنشطة التطبيع بزيارته لإسرائيل فى يناير ١٩٨١ فى إطار وفد برلمانى من مجلسى الشعب والشورى. كما شارك فى حركة المقاومة الناصريون والشيوعيون والأخوان المسلمين وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة. واستطاعت هذه القوى السياسية من خلال بيانات ممثليها فى مجلس الشعب وصحف المعارضة (الأهالى – الشعب) أن تؤثر فى الرأى العام المصرى فى مواجهة الحملة الحكومية التى قامت بها الصحف القومية للترويج لفكرة الرخاء من خلال السلام المصرى الإسرائيلى والتى بشر بها السادات وشاركت النقابات المهنية (المحامين – الصحفيين – الأطباء – الصيادلة والبيطريين والمهندسين) واتحادات النقابات العمالية والفنية ومؤتمرات نوادى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات. كذلك تشكلت العديد من جماعات مناهضة الثقافة الصهيونية والتطبيع وكانت بدايتها لجنة الدفاع عن الثقافة القومية برئاسة الراحلة د. لطيفة الزيات

والتى ضمت لفيفاً من المثقفين الوطنيين المصريين وأساتذة الجامعات ولعبت دوراً بارزاً فى ساحة المقاومة الثقافية للمشروع الصهيونى.(٢٦)

ولم تتخلف القوى الوطنية داخل الجهاز الحكومى ذاته عن إعلان مقاومتها للتطبيع وأبرز مثال لذلك ما حدث فى جهاز الدبلوماسية المصرية الذى شهد استقالة وزير الخارجية إسماعيل فهمى ثم محمد رياض ولحقهم محمد إبراهيم كامل ثالث وزير خارجية لمصر بعد كامب ديفيد. كما رفض العديد من العلماء المصريين البارزين فى المجال الزراعى زيارة الكيان الصهيونى والاشتراك فى البحوث الزراعية المشتركة (المصرية – الإسرائيلية الأمريكية) رغم ضخامة مكافآتها.

وكونت هذه المواقف رافداً أصيلاً ومتواصلاً لنهر المقاومة الذى اتسع نطاقه محاولاً تجاوز الهامش المتاح للديمقراطية ومنظومة القوانين والتشريعات المقيدة للحريات.

وبقدر الزخم والحماس الشعبى الذى تميزت به المرحلة الأولى فى مسيرة المقاومة الشعبية للتطبيع إلا أن هذه الروح خفتت بعد تولى حسنى مبارك السلطة عقب اغتيال السادات حيث تحولت الأنشطة السياسية والثقافية المناهضة للتطبيع إلى ظاهرة موسمية تشتد وتخفت طبقاً لحجم الاعتداءات التى كانت ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطينى والشعوب العربية مثل الغزو الإسرائيلى للبنان وتداعياته وخروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان والغارة الإسرائيلية على مقر المنظمة فى تونس.

وقد تأثرت حركة مقاومة التطبيع فى مرحلتها الثانية التى بدأت عقب مؤتمر مدريد ١٩٩١ وتوقيع منظمة التحرير الفلسطينية لاتفاقيات أوسلو ١٩٩٣ مما أحدث بلبلة لدى الرأى العام المصرى وأضعف خطاب مقاومة التطبيع. ولكن لم يحل هذا دون ظهور تجمعات جديدة للمقاومة تمثلت فى اللجنة المصرية لمواجهة الصهيونية ومقاومة التطبيع بمبادرة من الحزب الناصرى وشارك فى اجتماعها التأسيسى عام ١٩٩٤ أحزاب المعارضة (التجمع والناصرى والوفد والأحرار). وفى عام ١٩٩٦ تأسست (الحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومقاطعة إسرائيل) من بعض الشخصيات

الوطنية المستقلة والحزبية. وركزت حركة المقاومة فى هذه المرحلة على كشف حقيقة التسويات المنقوصة ودورها فى تكريس الهيمنة الإسرائيلية وقد ساعد على إبراز هذه الحقيقة تجميد عملية السلام بعد وصول نتنياهو إلى السلطة ومذبحة المسجد الأقصى مما أعاد لخطاب المقاومة مصداقيته وتأثيره لدى الرأى العام.(٢٧)

وتواكبت المرحلة الثالثة من مقاومة التطبيع التى بدأت عقب اندلاع انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠ مع العديد من الأحداث التى استهدفت العرب والمسلمين فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وإعلان الحرب الأمريكية على الإرهاب واحتلال العراق ٢٠٠٣ والعدوان الإسرائيلى على لبنان ٢٠٠٦ فى هذه المرحلة استعادت حركة مقاومة التطبيع موقعها الصحيح واكتسبت أبعاداً جديدة فرضتها طبيعة المرحلة. وشهدت الحقبة الأولى من الألفية الثالثة ظهور تشكيلات جديدة لمناهضة التطبيع كانت بداياتها اللجنة المصرية لمقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية التى أعلنت عن ظهورها عام ٢٠٠٠ بهدف توحيد الحركة الشعبية التلقائية لمقاطعة السلع والشركات الإسرائيلية والشركات المصرية التى تتعامل مع إسرائيل. كما أعيد تأسيس لجنة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات عام ٢٠٠٠ للاسهام فى دعم الانتفاضة الفلسطينية. ومن أبرز هذه التنظيمات اللجنة الشعبية المصرية للتضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطينى التى تشكلت من كبار المثقفين والفنانين والسياسيين وأنشأت عدة فروع وتولت جمع المساعدات الطبية والغذائية وتوصيلها فى قوافل شعبية إلى الأهالى فى فلسطين. كذلك برز صوت طلاب الجامعات المصرية فى (اللجنة الشبابية للتضامن مع الشعب الفلسطينى) التى تأسست عام ٢٠٠١.(٢٨)

وفى خضم هذه الصعوبات العديدة التى واجهتها الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع إلا أنها نجحت فى تحقيق عدة انجازات استراتيجية لعل أبرزها عزل التطبيع عن الدائرة الشعبية ومحاصرته داخل دائرة العلاقات الحكومية الرسمية مما أضفى عليه طابع (السلام البارد) ويتجلى الإنجاز الثانى فى جعل عملية التطبيع عملاً شائناً ومجرماً يستلزم الإخفاء وعدم المجاهرة به الأمر الذى الزم معظم العناصر التى أقدمت على التطبيع بالعمل على تكتمه وتبريره.

ويواجه التطبيع عدة تحديات فى ظل العولمة وانخراط فريق من رجال الأعمال والمستثمرين فى مشروعات الشراكة الصهيونية الأمريكية وفى ظل السياسات الاقتصادية العولمية التى انتهجتها الحكومة المصرية والتى أدت إلى اتساع مساحة البطالة والإفقار بين جموع الطبقات الشعبية مما أجبر مجموعات شبابية إلى السفر للعمل فى إسرائيل وكان لذلك تداعياته السلبية اجتماعياً وثقافياً.

ولكن يظل التحدى الأهم الذى تواجهه الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع فى ضرورة تطوير قدراتها التنظيمية وتعزيز قنوات التواصل والتنسيق وتحسين تدفق المعلومات بينها وتطوير الاستفادة من المستحدثات التكنولوجية فى مجال الاتصال والإعلام والمعلومات خصوصاً وأنها تملك وضوح الرؤية وتتوافر لها الآليات ولا تنقصها الخبرات الحركية والثقافية ولا يعوزها الاستعداد لتقديم المزيد من التضحيات.

obeikandl.com

الهوامش

١. انظر: محسن عوض – ممدوح سالم وأحمد عبيد: مقاومة التطبيع – ثلاثون عاماً من المواجهة – بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية – ٢٠٠٧، ص٣١-٣٣.

٢. المصدر السابق، ص٢٤-٢٧.

٣. انظر: محسن عوض: مصر واسرائيل – خمس سنوات من التطبيع – القاهرة – دار المستقبل العربى – ١٩٨٤.

– محسن عوض: القتل الجماعى للأسرى والمدنيين جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية – ورقة قدمت إلى مؤتمر جرائم الحرب الإسرائيلية ضد الأسرى – القاهرة – أكتوبر ١٩٩٧.

٤. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام – التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٧ – القاهرة، ١٩٩٨ – ص٢١٩، ٢٢٠.

٥. عماد جاد: مصر وإسرائيل – ربع قرن على معاهدة السلام – السياسة الدولية – العدد ١٥٦ – ابريل ٢٠٠٤، ص١٦-١٧.

٦. انظر: محسن عوض وآخرون: مقاومة التطبيع – ثلاثون عاماً من المواجهة – مصدر سابق، ص١٥١.

٧. المصدر السابق، ص١٥٥.

٨. لمزيد من التفاصيل انظر:

- حازم هاشم: المؤامرة الإسرائيلية على العقل المصرى – أسرار ووثائق – القاهرة – دار المستقبل العربى، ١٩٨٦.
- محسن عوض: الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية – سلسلة الثقافة القومية – بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية – ١٩٨٨.

٩. محسن عوض وآخرون: مقاومة التطبيع – ثلاثون عاماً من المواجهة – مصدر سابق، ص١٦١.

١٠. انظر: محمد وهبى: نتنياهو – إعادة تثقيف العرب ضرورة من ضرورات السلام – مجلة المصور القاهرية – العدد ٣٧٧٧ – ٢٨ فبراير ١٩٩٧.

١١. انظر: حازم هاشم – مصدر سابق – ص٢٨٨، ٢٨٩.

obeikandl.com

١٢. انظر: إيمان حمدى: السلام الآن وجمعية القاهرة للسلام نظرة مقارنة – مختارات إسرائيلية – العدد ٧٣ يناير ٢٠٠١، ص٦٩-٧١.

١٣. انظر: عريان نصيف: التطبيع الزراعى مع العدو الصهيونى – الحالة – المخاطر – المفارقة – ورقة مقدمة لندوة فلسطين والعالم العربى فى القرن الحادى عشر – القاهرة – مركز البحوث العربية والأفريقية وصندوق القدس (واشنطن) ١٣-١٤ مارس ٢٠٠٠.

١٤. انظر: جريدة الأهرام ٦، ٩ فبراير ١٩٩٤.

١٥. انظر: جريدة الأهرام ١٢ فبراير ١٩٩٤.

١٦. انظر: جريدة الأهرام ٢٤ فبراير ١٩٩٦.

١٧. انظر: جريدة الأهرام ٩ فبراير ١٩٩٤.

١٨. انظر: روزاليوسف ٢٥ أكتوبر ١٩٩٣.

١٩. انظر: الأهرام ٥ نوفمبر ١٩٩٤.

٢٠. انظر: عريان نصيف – مصدر سابق.

٢١. انظر: جريدة التعاون ١٠ مارس ١٩٩٥.

* الدكتور يسرى خميس وكيل كلية الطب البيطرى الأسبق – جامعة القاهرة.

٢٢. لمزيد من التفاصيل انظر: عريان نصيف – مصدر سابق.

٢٣. لمزيد من التفاصيل انظر:

* محسن عوض وآخرون: مقاومة التطبيع – ثلاثون عاماً من المواجهة مصدر سابق – ص٢٦٣ – ٢٦٥.

٢٤. مجدى حماد: مستقبل التسوية – ٣٠ عاماً من سلام عابر – بيروت – دار النهضة العربية – ٢٠٠٩، ص٥٦٧-٥٦٩.

٢٥. انظر: مجدى حماد – مصدر سابق، ص٥٧٠.

٢٦. انظر: لجنة الدفاع عن الثقافة من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة. دراسات ووثائق ١٩٧٩ – ١٩٩٤ – مركز البحوث العربية – القاهرة ١٩٩٤.

* محمد حسن: مصر فى المشروع الإسرائيلى للسلام – بيروت – دار الكلمة للنشر – ١٩٨٠.

- محسن عوض: الإستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية – سلسلة الثقافة القومية – بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨.

٢٧. انظر: محسن عوض: مقاومة التطبيع – مصدر سابق.

٢٨. انظر: أحمد بهاء شعبان: ماذا بعد انهيار عملية التسوية – ورقة مقدمة إلى ندوة مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ٢٠٠٤.

- نحو منهاج عمل لحركة مقاومة التطبيع الثقافى فى مصر والوطن العربى – ورقة حوار مقدمة إلى ندوة فلسطين والعالم العربى فى القرن الحادى والعشرين ١٣-١٤ مارس ٢٠٠٠ – مركز البحوث العربية وصندوق القدس (واشنطن).
- عريان نصيف – مصدر سابق.

obeikandl.com